

٢٥ حالة يومياً متوسط الوفيات في دمشق.. واحدة منها أسبوعياً بسبب كورونا!

مدير مكتب دفن الموتى لـ«الوطن»: لا بيع ولا تأجير... والمسموح التنازل أو الاستضافة

فادي بك الشريف

كشف مدير مكتب دفن الموتى فراس إبراهيم في حديث خاص لـ«الوطن»، أن وسطى حالات الوفاة التي تسجلها العاصمة يومياً يصل إلى ٢٥ حالة. وبين إبراهيم أن نسبة انخفاض حالات الوفاة تزامناً مع الزروة الثانية من جائحة كورونا بلغت ١٣ حالة مقارنة بالزروة الأولى التي شهدتها البلاد خلال فترة الصيف من العام الماضي، والتي وصلت فيها حالات الوفاة إلى ٣٨ حالة (طبيعية - كورونا) وذلك وسطى، وسط تطويع حدث خلال تلك الفترة وإزحامات حصلت نتيجة وجود مراقبي الموتى. وأشار إلى أن الموجة الثانية من كورونا كانت ضعيفة جداً، كاشفاً أنه يتم حالياً تسجيل حالة وفاة واحدة فقط كل أسبوع بسبب الفيروس.



٢٨ مقبرة في العاصمة و١٥٠ ألف قبر.. ومقبرة جديدة في عدرا (قيد الاستلام)

الدفن في زمن قياسي يصل إلى ربع ساعة كحد أقصى من دون أية عرقلة على الإطلاق بعد إنجاز المعاملة بشكل كامل، منوها بتوجهات محافظ دمشق لخدمة المواطن بالشكل الأمثل وتقديم كافة التسهيلات اللازمة، مع وقاية العاملين في المكتب وأهالي المتوفى من فيروس كورونا مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة، مبيّناً أن عدد الكادر العامل يكفي وهناك متابعة مختلف المسائل المتعلقة بعمل المكتب. وحول واقع المقابر في العاصمة، كشف إبراهيم أن هناك مساعي لاستلام مقبرة جديدة في عدرا وهي في مرحلة الاستلام قريباً جداً، وهي مجهزة حالياً بنحو ٤ آلاف قبر وسيزداد العدد خلال الفترة القادمة، وذلك لتخدم الجهة الشرقية من محافظة دمشق، ولحظ وجود إمكانية أكبر للدفن. وبين مدير مكتب دفن الموتى أن عدد المقابر حالياً في العاصمة يصل إلى ٢٨ مقبرة غير المدفون الصغيرة، كاشفاً أن عدد المقابر يصل إلى نحو ١٥٠ ألف قبر، علماً أن عدد القبور في مقبرة (نجها) بنحو ١٠ آلاف قبر، مبيّناً أنه يمكن الدفن في طابقين أو ٣ طوابق وذلك حسب المساحة الجانبية. وفيما يخص مسألة بيع أو تملك أو تأجير القبور، بين إبراهيم أنه لا يوجد أي بيع للقبور وإنما هناك تنازل عن استحقاق الدفن أو الاستضافة، وهو متاح حالياً للمدافن الصغيرة، كاشفاً أن عدد المقابر المدفون في مقبرة (نجها) بنحو ١٠ آلاف قبر، مبيّناً أنه يمكن الدفن في طابقين أو ٣ طوابق وذلك حسب المساحة الجانبية. وفيما يخص مسألة بيع أو تملك أو تأجير القبور، بين إبراهيم أنه لا يوجد أي بيع للقبور وإنما هناك تنازل عن استحقاق الدفن أو الاستضافة، وهو متاح حالياً للمدافن الصغيرة، كاشفاً أن عدد المقابر المدفون في مقبرة (نجها) بنحو ١٠ آلاف قبر، مبيّناً أنه يمكن الدفن في طابقين أو ٣ طوابق وذلك حسب المساحة الجانبية. وفيما يخص مسألة بيع أو تملك أو تأجير القبور، بين إبراهيم أنه لا يوجد أي بيع للقبور وإنما هناك تنازل عن استحقاق الدفن أو الاستضافة، وهو متاح حالياً للمدافن الصغيرة، كاشفاً أن عدد المقابر المدفون في مقبرة (نجها) بنحو ١٠ آلاف قبر، مبيّناً أنه يمكن الدفن في طابقين أو ٣ طوابق وذلك حسب المساحة الجانبية.

دمشق تدرس حالياً السماح بالتنازل أو الاستضافة لمناسبة للمواطن يمنع أي متاجرة بالقبور، منوهاً بأهمية هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين. وقال إبراهيم: يمكن منع المتاجرة من خلال عدم السماح بالتنازل أو الاستضافة إلا كل فترة معينة (كل ٥ سنوات مثلاً) حسب المدّة الشرعية، وبالتالي نمنع أي متاجرة في هذا الأمر.

عراقيون يطلبون السياحة الدينية في سورية والسياحة: طلباتهم قيد الدراسة

مرتينى لـ«الوطن»: السياحة والصحة والداخلية تتأكد من جاهزية الأماكن والتأمين الصحي

محمد منار حميجو



معرض للسياحة الشعبية هذا الشهر

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتينى أنه ورد الكثير من الطلبات من العراقيين للسماح لهم بالدخول إلى سورية من أجل السياحة الدينية وهي قيد الدراسة، مؤكداً أن الموافقات تشتمل على عدد محدود فقط في المرحلة الأولى وليس لوفود وأنه حتى الآن لم يتم إبلاغ الجانب العراقي بالعدد المسموح له بالدخول والتكاليف التي ترتب على القادمين. وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد مرتينى أنه عند إبلاغ الجانب العراقي سوف ينخفض عدد الطلبات كثيراً، لأن الإجراءات حازمة ومشددة وبالتالي لا تنطبق على الكثير من القادمين إضافة إلى أن تكاليف السفر مرتفعة للقادمين، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم يحدد موعد الزيارة والموضوع يعتمد على الانتهاء من كل التجهيزات اللوجستية على الأرض. وأشار مرتينى إلى أن من يحدد زيادة الأعداد جازية الأماكن وإمكانية الحجر والتأمين الطبيه وفحص PCR، إضافة إلى آلية الحجر للحالات المشتبه بها وغيرها من الإجراءات الاحترازية من الإقامة في الفنادق والفنل. وأكد مرتينى أنه حتى الآن الأعداد التي تدخل إلى سورية من دول الجوار محدودة جداً باعتبار أن الحدود مغلقة نتيجة الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا، كاشفاً أنه لا يمكن الحديث عن سائحين قادمين إلى سورية حتى أشهر من الآن، ومعرباً عن أمله أن يستأنف النشاط السياحي قريباً. وفيما يتعلق بالنشاط السياحي الداخلي أوضح مرتينى أنه يعتمد على رجال الأعمال، معتبراً أن المعارض حركت الأسواق ونشطت السوق المحلي والقطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام وبكل تأكيد القطاع السياحي رافد مهم للجزينة وهو قطاع تنويع وإنتاجي لأنه

للقاوية من وباء فيروس «كورونا»، وهي مشددة بدءاً من آلية الاستقدام والفحوص الطبية وفحص PCR، إضافة إلى آلية الحجر للحالات المشتبه بها وغيرها من الإجراءات الاحترازية من الإقامة في الفنادق والفنل. وأكد مرتينى أنه حتى الآن الأعداد التي تدخل إلى سورية من دول الجوار محدودة جداً باعتبار أن الحدود مغلقة نتيجة الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا، كاشفاً أنه لا يمكن الحديث عن سائحين قادمين إلى سورية حتى أشهر من الآن، ومعرباً عن أمله أن يستأنف النشاط السياحي قريباً. وفيما يتعلق بالنشاط السياحي الداخلي أوضح مرتينى أنه يعتمد على رجال الأعمال، معتبراً أن المعارض حركت الأسواق ونشطت السوق المحلي والقطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام وبكل تأكيد القطاع السياحي رافد مهم للجزينة وهو قطاع تنويع وإنتاجي لأنه

يساهم في إدخال القطع الأجنبي إلى البلد باعتبار أن السائحين يقيمون في الفنادق ويشترطون من الأسواق السورية وهذا ما يحسن من الوضع الاقتصادي. وأكد أن هناك معاناة في القطاع السياحي مثل كل القطاعات الاقتصادية بسبب منعكسات وباء فيروس كورونا، فما بالك أيضاً أن بلدنا تعرض لحرب إرهابية منذ عشر سنوات. ولقد مرتينى إلى أنه يتم التعويل حالياً على السياحة الشعبية وهناك الكثير من المشاريع نفذتها الوزارة إضافة إلى مشاريع أخرى تقوم به لتنشيط هذا النوع من السياحة، مضيفاً: إن من التوجب على الوزارة والجهات التابعة لها أن تقدم منتجاتاً سياحياً يكون بمثابة أغلب المواطنين وبالتالي يتم العمل مع المحافظات على تعزيز ثقافة السياحة الشعبية. وكشف مرتينى أنه سيكون هناك معرض مخصص لمسارح السياحة الشعبية والداخلية في الشهر الحالي، تكون هذه المشاريع مخصصة لتأمين منتج سياحي من فئة النجمتين وتكون أسعاره مدروسة بشكل يقدم خدمة سياحية تكون بمثابة الجميع. وفي موضوع آخر أكد أنه تم تعيين الناجحين من المسابقة وفقاً للإعلان الذي أعلنت عنه الوزارة وهو تعيين حوالي ٦٠٠ ناجح من أصل ١٢٠٠، لافتاً إلى أن الأرقام لم تات بشكل كامل من الجهاز المركزي للرقابة المالية.

مخاوف على محصول القمح بحمص

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: تم توزيع كميات الأسمدة المتوافرة

المصرف الزراعي: الانتهاء من تمويل الدفعة الأولى من الأسمدة والتوقف سببه عدم توافر المادة

حمص - نبال إبراهيم

تحدث العششرات من مزارعي القمح بمحافظة حمص لـ«الوطن» عن تخوفهم من تراجع محاصيلهم من القمح لعدم توافر الأسمدة الضرورية لها في الجمعيات والروابط الفلاحية وتوافره في السوق السوداء بأسعار تزيد بعشرات الأضعاف، لافتين إلى أن محصول القمح في خطر هذا العام في حال لم يتم تأمين السداد اللازم له. وأكد المشتكون أن البعض منهم لم يستلم الدفعة الثانية من السداد على الرغم من تسجيلهم لدى الجمعيات الفلاحية في قراهم وبعضهم الآخر لم يستلم أي دفعة حتى تاريخه. وناشدوا الجهات المعنية عبر «الوطن» ضرورة الإسراع بتأمين الأسمدة اللازمة وتوزيعها على المزارعين بأقرب وقت ممكن حتى لا يزداد واقع محصول القمح بشكل لهذا الموسم ويتخلف إنتاجه بشكل كبير.



لاستكمال توزيع الدفعة الثانية من الأسمدة اللازمة لمحصول القمح الاستراتيجي للحصول على إنتاجية جيدة، والأمم ينطلق أيضاً على المازوت الزراعي باعتبار أن الكميات المتوافرة غير كافية. من جانبه بين رئيس دائرة الإنتاج النباتي كاتبة لتلبية كل احتياجات الفلاحين نتيجة رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من قبل وزارة المالية ليصار إلى الإعلان عن تنفيذ المشروع بموجب دفتر الشروط الفني والحقوقى المعد لهذه الغاية علماً أن المشروع مؤلف من ٤٨٠ شقة سكنية مع ملحقاتها من المجمعات التجارية ورياض الأطفال وأضاف: في هذه الفترة نحن بحاجة ماسة

وتم صرف كمية من الدفعة الثانية لبعض المزارعين من الكميات التي تبقت من الدفعة الأولى، لافتاً إلى أنه تم التوقف عن توزيع الأسمدة لعدم توافرها حالياً. وأشار أحمد إلى أن المصرف صرف نحو ٢,٢٢٥ طن من الأسمدة بقيمة مالية إجمالية تقدر بنحو ٤٠٧ ملايين ليرة سورية خلال موسم زراعة القمح، موضحاً أنه تم توزيع كمية ١٣٠٠ طن من سداد البوريا بقيمة مالية حوالي ٢٥١ مليون ليرة سورية وكمية ٨٢٠ طناً من سداد نترات الأمونيوم بقيمة مالية وصلت لأكثر من ١٣١ مليون ليرة وكمية ١٠٥ أطنان من السوبر فوسفات بقيمة ٢٥ مليون ليرة سورية. بدوره أكد مدير مصرف الزراعي في تكلف بريف حمص الغربي محمد حمدوش لـ«الوطن» أن المصرف أنهى أيضاً عمليات توزيع الدفعة الأولى من الأسمدة لمحصول القمح بقيمة نحو ٤٠٠ طن من سداد البوريا و٣٥٥ طناً من سداد النترات و٣٤ طناً من سداد السوبر بقيمة مالية إجمالية تقدر بأكثر من ١٤٢ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أنه تم توزيع نصف الاحتياج تقريباً وأن المصرف سيباشر بتحويل الدفعة الثانية فور توافر الأسمدة فيه. ولقد حمدوش إلى أن المصرف باع ٥٣١ طناً من بذار القمح بطنونه الطري والقاسي للوسم الزراعي الحالي بقيمة وصلت إلى ٢٣٩ مليون ليرة، مشيراً إلى أن المساحة المخصصة لزراعة القمح في منطقة تكلف وفق خطة مديرية الزراعة ٨٥٠ هكتاراً، بينما ٢٨٨ هكتاراً مروية و٥٥٦ هكتاراً بعل.



سبب فيروس كورونا، وهي مشددة بدءاً من آلية الاستقدام والفحوص الطبية وفحص PCR، إضافة إلى آلية الحجر للحالات المشتبه بها وغيرها من الإجراءات الاحترازية من الإقامة في الفنادق والفنل. وأكد مرتينى أنه حتى الآن الأعداد التي تدخل إلى سورية من دول الجوار محدودة جداً باعتبار أن الحدود مغلقة نتيجة الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا، كاشفاً أنه لا يمكن الحديث عن سائحين قادمين إلى سورية حتى أشهر من الآن، ومعرباً عن أمله أن يستأنف النشاط السياحي قريباً. وفيما يتعلق بالنشاط السياحي الداخلي أوضح مرتينى أنه يعتمد على رجال الأعمال، معتبراً أن المعارض حركت الأسواق ونشطت السوق المحلي والقطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام وبكل تأكيد القطاع السياحي رافد مهم للجزينة وهو قطاع تنويع وإنتاجي لأنه

تحدثت العششرات من مزارعي القمح بمحافظة حمص لـ«الوطن» عن تخوفهم من تراجع محاصيلهم من القمح لعدم توافر الأسمدة الضرورية لها في الجمعيات والروابط الفلاحية وتوافره في السوق السوداء بأسعار تزيد بعشرات الأضعاف، لافتين إلى أن محصول القمح في خطر هذا العام في حال لم يتم تأمين السداد اللازم له. وأكد المشتكون أن البعض منهم لم يستلم الدفعة الثانية من السداد على الرغم من تسجيلهم لدى الجمعيات الفلاحية في قراهم وبعضهم الآخر لم يستلم أي دفعة حتى تاريخه. وناشدوا الجهات المعنية عبر «الوطن» ضرورة الإسراع بتأمين الأسمدة اللازمة وتوزيعها على المزارعين بأقرب وقت ممكن حتى لا يزداد واقع محصول القمح بشكل لهذا الموسم ويتخلف إنتاجه بشكل كبير.

نهاية عام ٢٠٢٠ والشركة الآن بانتظار موافقة رئاسة مجلس الوزراء لإبرام العقود السنوية مع العمال المذكورين أسوة بزملائهم. ورداً على السؤال المتعلق بمعاناة السكان من أبناء القرى المحيطة بالمشروع والمراحل التي قطعها هذا الموضوع أجاب المدير العام أنه تم إبرام عقد مع الشركة العامة للدراسات في المنطقة الساحلية بالذقية وعقد تدقيق مع جامعة تشرين وقد تم إنجاز المرحلة الأولى والثانية من الدراسة وحالياً تتم دراسة المرحلة الثالثة وهي قيد التدقيق بين جامعة تشرين وشركة الدراسات